

تدوير الملابس من كساء للفقراء إلى موضة تراعي البيئة

العلامات التجارية الكبرى للأزياء تتجه إلى خفض انبعاثات الغازات الدفيئة



مع تزايد الوعي بأهمية صناعة الموضة وبمخاطرها في الوقت نفسه - فهي إحدى الصناعات الأكثر تلويثاً على كوكب الأرض - بدأت دور الأزياء وماركات صناعة الملابس العالمية التي تصنع ملابسها في بنغلاديش تتجه إلى توفير منتجات تبرز الجانب الجمالي والمبهر مع مراعاتها للبيئة وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة من التصنيع بحلول سنة 2030.

وقالت أجنده الأزياء العالمية، وهي هيئة غير ربحية تقود المخطط الجديد، إنه يمكن تكرار المبادرة في بلدان أخرى مثل إندونيسيا وفيتنام إذا نجحت للمساعدة في خفض انبعاثات صناعة الأزياء الأوسع. ويجري سنويا استهلاك ما بين 80 مليارات و100 مليار قطعة ملابس، أي ما يمثل 12 أو 14 قطعة للشخص.

وتساهم عملية التخلص من الملابس من قبل المستهلكين أو شركات الملابس في الإضرار بالبيئة، حيث تحتوي تلك الملابس على الأزرار والحلي المصنوعة من البلاستيك، إلى جانب أنها تتسبب في تصاعد أبخنة شديدة عند حرقها فهي لا تتحول إلى رماد وتبقى دون أن تتحلل.

ووفقاً لما ذكرته الهيئة، في 2018 تجاوزت انبعاثات الغازات الدفيئة في القطاع 2 مليار طن، وهو رقم يجب خفضه إلى النصف بحلول سنة 2030 ليتماشى مع أهداف المناخ العالمية.

وقالت المتحدثة باسم الهيئة، أليس روبرتا تايلور، في تعليقات عبر البريد الإلكتروني "إن الحد من الآثار البيئية مثل انبعاثات غازات الدفيئة والتدوير يسيران جنباً إلى جنب".

وأشارت إلى أن الشركة ستخفض انبعاثات الكربون من إنتاج الملابس والطلب على المواد الخام، والتي تشمل الوقود الأحفوري، من خلال تقليل كمية النفايات وزيادة استخدام المواد المعاد تدويرها. وبموجب اتفاق باريس للمناخ لسنة 2015، وافقت

داكا - ينبغي أن يأخذ المرء بعين الاعتبار لدى اتخاذ قرارا بشراء قطعة ملابس ما يمثلها تصنيع هذه الثياب من تأثير ضار على البيئة وما تنطوي عليه من بيانات مثيرة للقلق، فلم تعد صناعة الموضة تظهر جانبها الجمالي والمبهر فحسب، بل بات مدى مراعاتها للبيئة أمراً يؤخذ في الحسبان وازداد التعويل على صناعة الثياب من أنسجة معاد تدويرها.

وتجمع الشركة التي تم الإعلان عنها مؤخراً أكثر من 30 علامة تجارية عالمية وشركات إعادة تدوير بنغلاديشية ومصنعي ملابس في محاولة لإعادة

استخدام نفايات المنسوجات من مصانع الملابس لتصنيع منتجات جديدة. وبعد أن كان العمل بالخيوط المعاد تدويره مرادفاً للفقير وسوء الجودة، أصبح اليوم قيمة مضافة، كما أنه يساعد على ترشيد استهلاك الماء والطاقة ويقلل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ويثبث الاستثناء عن المبيدات الحشرية والمنتجات الملوثة ويقلل مساحة الأرض المخصصة لمستودعات القمامة.

موضة وبيئة

الماضي للمساعدة في خفض الانبعاثات في قطاع الملابس في بنغلاديش من خلال تمكين استخدام أكثر كفاءة للطاقة.

وقالت إتش. أند. أم. وهي واحدة من أكبر زبائن الصناعة في بنغلاديش وتتعامل مع 260 مصنعا بنغاليا، إنها تعمل على تحويل أعمالها بالكامل لتصبح بيئية. وتشمل أهداف سلسلة الأزياء السويدية جعل سلسلة التوريد "محايدة مناخياً"، بمعنى أنها لا تساهم في الاحتباس الحراري، واستخدام المواد المعاد تدويرها أو غيرها من المواد ذات المصادر المستدامة فقط بحلول سنة 2030.

وقالت سيسيليا تيباد بيرنيسون، وهي مديرة الاستدامة البيئية في إتش. أند. أم. "بينما نتحرك نحو نموذج أعمال قائم على الاقتصاد الدائري، يتم دفع أجندتنا المناخية. ونريد استغلال حجمنا لإحداث فرق".

وأشار إلى أنه نظراً لأن المصانع البنغلاديشية تنتج سلعا بكميات كبيرة، فإن نفاياتها موحدة، مما يسهل التعامل معها، مضيفاً "لذلك يمكن لبنغلاديش أن تكون رائدة عالمياً في مجال الاقتصاد الدائري".

شراكة بين علامات تجارية وشركات تدوير بنغالية لإعادة استخدام نفايات المنسوجات في تصنيع منتجات جديدة

وقد وافق صندوق المناخ الأخضر، الذي تم إنشاؤه لمساعدة الدول النامية على تبني الطاقة النظيفة والتكيف مع تغير المناخ، على مشروع منفصل العام

الجوية الدولية والشحن البحري مجتمعين. وقال إنها ثاني أكبر مستهلك للمياه. وتعد بنغلاديش، التي تعتبر معرضة لتأثيرات تغير المناخ مثل الفيضانات والعواصف وارتفاع مستوى سطح البحر، ثاني أكبر منتج للملابس في العالم ويعتمد اقتصادها عليها بشكل كبير.

لكن، حسبما قال الإتحاد العالمي للصناعة، معظم النفايات الناتجة عن الصناعة تصير أو يتم تدويرها لاستخدامات أقل قيمة، مضيفاً أن الخطة الدائرية تهدف إلى تغيير ذلك من خلال زيادة قيمة النفايات. وقال ميران علي، وهو مدير في اتحاد مصنعي ومصدري الملابس في بنغلاديش، إن الوقت قد حان لاتخاذ صناعة الأزياء عن نموذج الأعمال الخطي واعتماد اتجاه نهج دائري.

حوالي 200 دولة على تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ عبر الحفاظ على ارتفاع درجات الحرارة العالمية هذا القرن إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أبعد من ذلك إلى 1.5 درجة مئوية.

ووفقاً لبحث أجرته أجنده الأزياء العالمية وماكزي وشركاؤه في 2020، تنتج صناعة الأزياء 4 في المئة من الانبعاثات الدفيئة أي ما يعادل الانبعاثات من فرنسا وألمانيا وبريطانيا السنوية مجتمعة. وتشدد على الحاجة إلى تكثيف الجهود للتوافق مع اتفاقية باريس، كما قدر برنامج البيئة التابع للأمم المتحدة في 2019 حصة صناعة الأزياء من انبعاثات الكربون بنسبة 10 في المئة، أي أكثر من جميع الرحلات

العسل ذهب كوت ديفوار الجديد

تلقح أفضل لمرزواتهم، وبالتالي يكون الربح للطريرين".

ويعتمد غافيني في سعيه إلى الإقناع أيضاً على أن الاستثمار في تربية النحل لا يتطلب نفقات مالية كبيرة، "فتكلفة خلية النحل تبلغ 35 ألف فرنك أفريقي (50 يورو)، إضافة إلى البدلة الخاصة ومعدات صغيرة لا تتجاوز قيمتها 65 ألف فرنك (100 يورو)، وهي تكاليف يتم تعويضها من السنة الأولى".

ويتراوح سعر الكيلوغرام من العسل بين ثلاثة آلاف وعشرة آلاف فرنك (15 يورو)، فضلاً عن أن المنتجات الثانوية المتفرعة منه (كالشمع والبروبوليس والمُن والزيوت العطرية وسم النحل...) تباع بشكل جيد.

وتشرح البائعة في تعاونية كاتيو لا إديف برود، أن "مذاق العسل يتغير تبعاً لما يتغذى عليه النحل". وتضيف أن عسل هذه المنطقة "مشهور لأن مزرعاتها تشمل الأكاسيا والكاجو (جوز الكاجو)، ما يزيد من حلاوة ولذة مذاقه".

ثم تؤكد، على أن العسل الذي يباع في التعاونية لا يُزجج بأي مكون آخر. ففي العاصمة الاقتصادية أبيدجان، يعرض الكثير من الباعة الجائلين عسلاً ممزوجاً بالماء والسكر.

ويعتبر سيباستيان غافيني أن "الجودة هي الأهم". ويقول "نحن محظوظون لأن لدينا أنواعاً ممتازة من العسل، فأزهار البن وأشجار البرتقال والأكاسيا والكاجو وسواها، تضيف على العسل طعماً خاصاً... إن في استطاعة كوت ديفوار أن تصبح المنتج العالمي الرئيسي للعسل ذي النوعية العالية، فلدينا كل ما يلزم".

ووقع أوفي وغافيني اتفاقات مع شركات زراعية تنتج الموز وسواها من الفواكه. ويوضح سيباستيان غافيني الذي يدرّب صغار المزارعين على تربية النحل "نحن نحصل على المداخيل من إنتاج العسل وهم يحصلون كذلك على خمس خلايا نحل أخرى".



النحل ملك البيئة

أنه يعاني في حال استخدام المبيدات الحشرية". ويقول أحمد يابو، وهو عامل زراعي يحصل في آن واحد على جزء من عائدات محاصيل العسل والخضر "تجب إقامة خمس خلايا نحل أخرى".

وتشير هذه المنصة إلى أن إنتاج أعضائها، وهم مئة مزارع وعدد من الجمعيات التعاونية، يبلغ نحو 30 طناً من العسل سنوياً، لكنه يوضح أن هذا الرقم "لا يأخذ في الاعتبار إنتاج المئات من صغار المنتجين". واحتفظ جميع هؤلاء تقريباً بمهنة الزراعة، ولا يشكل إنتاج العسل سوى جانب إضافي من عملهم.

ويشرح المدير المشارك الأخر لشركة "لو بون ميل دو كوت ديفوار" ماتيو أوفي، وهو من كوت ديفوار، أن "المزارع الذي يزاول تربية النحل يربح مرتين، إذ يكسب المال من العسل، لكن محصوله الزراعي يصبح أوفر أيضاً بفضل تحسن التلقيح".

ومع أن أوفي أحد أكثر النحالين خبرة في بلده وينظم دورات تدريبية للمربين الآخرين، احتفظ أيضاً بمهنته الأساسية كمزارع بالقرب من كوسو في وسط البلاد. وإذ يشير أوفي إلى أن "الإنتاج الزراعي يمكن أن يزيد بنحو 1.6 ضعفاً بفضل النحل"، فإنه يشدد على أن تحقيق ذلك لا يستغرق وقتاً طويلاً إذ "يقوم النحل بكل العمل".

وأقام أوفي وغافيني خلايا نحل على أراضي مزرعة تنتج خضراً عضوية في أسونقوي. ومن شأن المزج بين الزراعة العضوية وتربية النحل أن يصنع المعجزات. ويشرح أوفي أن "النحل كالشجر، يزدهر في بيئة سليمة، في حين

ويضيف النحال الذي دربه متخصصون يابانيون وألمان "واجبنا هو جعل الفلاحين يكتفون عن قتل النحل، والعمل على تغيير الثقافة (السائدة لديهم في هذا الصدد)". وتضم تعاونيته نحو خمسين مزارعاً تم تكوينهم في إنتاج العسل.

ويعتقد خبراء البيئة بأن تربية النحل تعد نشاطاً يساعد في الحفاظ على البيئة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، لذلك بدأ مزارعون بالعديد من الدول الأفريقية في تحقيق أعلى درجات الاستفادة من تربية النحل والحفاظ على البيئة في ذات الوقت.

ويوضح رئيس المنصة الزراعية الدكتور مارسيل إيريتي أنه لا تتوافر معطيات إحصائية عن تربية النحل على المستوى الوطني في كوت ديفوار، إذ "تقتصر المعطيات الموجودة على أرقام مجزأة".

وتشير هذه المنصة إلى أن إنتاج أعضائها، وهم مئة مزارع وعدد من الجمعيات التعاونية، يبلغ نحو 30 طناً من العسل سنوياً، لكنه يوضح أن هذا الرقم "لا يأخذ في الاعتبار إنتاج المئات من صغار المنتجين". واحتفظ جميع هؤلاء تقريباً بمهنة الزراعة، ولا يشكل إنتاج العسل سوى جانب إضافي من عملهم.

ويشرح المدير المشارك لشركة "لو بون ميل دو كوت ديفوار" ماتيو أوفي، وهو من كوت ديفوار، أن "المزارع الذي يزاول تربية النحل يربح مرتين، إذ يكسب المال من العسل، لكن محصوله الزراعي يصبح أوفر أيضاً بفضل تحسن التلقيح".

ويشرح المدير المشارك لشركة "لو بون ميل دو كوت ديفوار" النحال الفرنسي سيباستيان غافيني، أن "من الإلزامي أن يجري الحصول على العسل ليلاً في غرب أفريقيا".

يقول، "النحل هنا متوحش وعدواني، ولا يسمح بجني المنتوج بسهولة، وبالتالي إذا نفذنا العمل ليلاً، نتجنب ملقحة النحل لنا وتعريض الناس للخطر".

ويشرح بأن نحل غرب أفريقيا "يرى" وغير معتاد على الاتصال بالبشر" خلافاً للنحل الأوروبي الذي يهدده استخدام المبيدات.

ويعود ذلك إلى أن "تربية النحل الحديثة لا تزال في بداياتها" في هذه المنطقة، حسبما يوضحه فرنسوا سيلوي، من الجمعية التعاونية الإيفوارية في كاتيو لا (شمال كوت ديفوار)، حيث ينتج العسل الأكثر شهرة في هذا البلد.

خبراء البيئة يعتقدون أن تربية النحل تعد نشاطاً يساعد في الحفاظ على البيئة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء

ويعود النحل على الإنسان بفوائد عملية، مثله مثل غيره من الحشرات التي تعمل على تلقيح النباتات وتعزز السلسلة الغذائية.

يقول مايك السوب، المتخصص في نحل إنتاج العسل بمجلس البحوث الزراعية في جنوب أفريقيا إن "نحو 80 في المئة من أنواع النباتات المزهرة والأصلية في أفريقيا تستفيد من تلقيح النحل المنتج للعسل لها، وأن نحو ثلث إجمالي الغذاء المنتج هو نتاج تلقيح النحل للأغراض التجارية".